



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

PISSN: 1813-1719

EISSN: 1813-1813



Economic measurement of the impact of some macroeconomic variables on the foreign trade of the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1990-2019)

Researcher: Othman Abdul Latif Jassim
College of Administration and Economics
University of Mosul
tt274030@gmail.com

Prof. Dr. Saad Mahmoud Al-Kawaz
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract

Foreign trade is one of the basic components of economic relations between the countries of the world, as it brings them together in one economic and international system, as it leads to the transfer of many economies of the countries of the world from one case to another. The global economy has worked to change it, and trade is affected by several internal and external factors, including macroeconomic variables. The research aims to: Identify some macro variables and their relationship to Saudi Arabia's foreign trade for the long and short term using modern analytical and standard methods and their estimation for the period (1990-2019). The research reached its measurement aspect after studying the static time series and using the method of the co-integration methodology through the ARDL model. The research proved the existence of a short-term relationship between the independent variables and the dependent variable, and the results of the long-term relationship between foreign trade and macroeconomic variables in the Kingdom of Saudi Arabia showed that the signal is positive between public spending and foreign trade, but it is not significant at the level of morale (5%). And that the relationship is direct between the gross domestic product and foreign trade, and that an increase in the gross domestic product by (1%). Leads to an increase in foreign trade by (1.22%). As well as the existence of a direct relationship between foreign direct investment and foreign trade, and it was found that the increase in foreign direct investment by (1%). Leads to an increase in foreign trade by (0.047%). The research recommended paying attention to foreign trade and its tools that are needed by development, especially in oil-producing countries, as Saudi Arabia is an oil country, by taking advantage of oil revenues in the formation of its export structure. And focusing on increasing interest in studies who adopted the relationship between macroeconomic variables and foreign trade in order to know the impact of these variables and their positive and negative effects on trade. Since there is a long-term relationship between the foreign trade variable and the macro variables under discussion, it is necessary to

focus on public spending and emphasize investment spending by taking advantage of the gross domestic product it has a direct relationship with foreign trade.

Keywords: Foreign trade, exchange rate, public spending, gross domestic product, foreign direct investment.

القياس الاقتصادي لأثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للمدة (1990-2019)

أ.د. سعد محمود الكواز
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: عثمان عبد اللطيف جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

تعد التجارة الخارجية من المكونات الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين دول العالم، فهي تجمعها في منظومة اقتصادية ودولية واحدة، إذ تؤدي إلى نقل العديد من اقتصاديات دول العالم من حالة إلى حالة أخرى وأصبحت عمليات تدويل وعولمة الإنتاج ورؤوس الأموال وعناصر الإنتاج الأخرى من أهم العمليات التي أثرت في الاقتصاد العالمي وعملت على تغييره، وتتأثر التجارة بعوامل عدة داخلية وخارجية ومنها المتغيرات الاقتصادية الكلية ولبيان الدور الذي تشغله بعض متغيرات الاقتصاد الكلي بالتأثير في التجارة الخارجية فقد أخذت الدراسة (سعر الصرف، والناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الأجنبي المباشر) لبيان ذلك التأثير.

يهدف البحث الى: التعرف على بعض المتغيرات الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية للسعودية للأجلين الطويل والقصير باستخدام الأساليب التحليلية والقياسية الحديثة وتقديرها للمدة (1990-2019)، **وتوصل البحث في جانبه القياسي** بعد دراسة سكون السلسلة الزمنية واستخدام طريقة منهجية التكامل المشترك من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة زمنياً (ARDL)، فقد اثبت البحث وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، إن الإشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%)، وأن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية، وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.22%)، وكذلك وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وتبين أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (0.047%)، **واوصى البحث** بالاهتمام بالتجارة الخارجية وأدواتها التي تحتاجها التنمية وخاصة في الدول النفطية كون السعودية بلد نفطي وذلك من خلال الاستفادة من عوائد النفط في تكوين هيكل الصادرات لها، والتركيز على زيادة الاهتمام بالدراسات التي تبنت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية من أجل معرفة تأثير تلك المتغيرات وأثارها الإيجابية والسلبية على التجارة، وبما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغير التجارة الخارجية والمتغيرات الكلية قيد البحث فلا بد من التركيز على الانفاق العام والتأكيد على الانفاق الاستثماري من خلال الاستفادة من الناتج المحلي الإجمالي كونه يرتبط بعلاقة طردية مع التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، سعر الصرف، الانفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

المقدمة

إن دول العالم المختلفة تطلب السلع والخدمات لتلبية احتياجاتها، مما يتطلب إنتاجها وفقاً للموارد الانتاجية المتاحة لها، وكل دولة لديها موارد محدودة إذ لا يمكن لأي دولة إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها وعليها أن تشتري من الدول الأخرى ما لا يمكنها إنتاجه أو يمكن أن تنتج أقل من متطلباتها، وبالمقابل فإنها تبيع إلى دول أخرى البضائع التي لديها بالكميات الفائضة عن الاستهلاك، بشكل عام لا توجد دولة تتمتع بالاكفاء الذاتي، إذن كل دولة لابد أن تعتمد على دول أخرى لاستيراد السلع التي تكون أما غير متوفرة لديها أو متوفرة بكميات محدودة، كل ذلك توفره التجارة الخارجية، وتشمل التجارة الخارجية معاملات مختلفة من دول مختلفة وتنظمها قوانين وقواعد وأنظمة الدول المعنية، لا تختلف التجارة الخارجية من حيث المبدأ عن التجارة المحلية لأن دوافع وسلوك الأطراف المشاركة في التجارة لا يتغير بشكل أساسي بغض النظر عما إذا كانت التجارة عبر الحدود أم لا، الفرق الرئيس هو أن التجارة الخارجية عادة ما تكون أكثر تكلفة من التجارة المحلية، وذلك لأن الحدود تفرض عادة تكاليف إضافية مثل التعريفات الجمركية وتكاليف الوقت بسبب التأخيرات على الحدود والتكاليف المرتبطة بالاختلافات بين الدول مثل اللغة أو النظام القانوني أو الثقافة.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث بأن التجارة الخارجية في بعض الدول النفطية ومنها المملكة العربية السعودية تعاني من اختلالات هيكلية إذ تتركز معظم الصادرات فيها على الصادرات النفطية التي تشكل نسباً عالية من إجمالي الصادرات، كون العلاقة بين بعض المتغيرات الكلية والتجارة الخارجية أكدت عليها الدراسات التي توصلت لنتائج تختلف من دولة إلى أخرى الأمر الذي يتطلب الوقوف على طبيعة العلاقة ومعرفة أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لمتغيرات الاقتصاد الكلي مكانة متميزة في التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية التي تعتمد على الصادرات النفطية في تمويل الانفاق العام ومنها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية.
2. وجود علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية.
3. وجود علاقة طردية ومعنوية بين الانفاق العام والتجارة الخارجية.
4. وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

اهمية البحث تتجسد أهمية البحث من كونها تتصدى لموضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيرها في التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، إذ تفرض ضرورة معرفة مكانة المتغيرات بالتأثير في قطاع التجارة الخارجية وما هي شكل العلاقة بينهما، وإلى أي مدى يمكن أن تتأثر سلباً أو إيجاباً.

هدف البحث: التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بالتجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية باستخدام الأساليب التحليلية والقياسية الحديثة وتقديرها لمدة 30 سنة.

منهجية البحث: يعتمد البحث على الأسلوب التحليلي للبيانات المأخوذة من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عن التحليل الكمي القياسي باستخدام النماذج القياسية للتجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي EViews-12.

حدود البحث: تتضمن حدود البحث المكانية المملكة العربية السعودية، والحدود الزمانية (1990-2019).

المبحث الأول: التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية-الجانب المفاهيمي

1. **ماهية التجارة الخارجية:** تعد التجارة الخارجية أداة للربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي وهي المحرك الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي ومصدراً لتحقيق الأرباح فضلاً عن كونها المحصلة النهائية للأنشطة الاقتصادية، وتشغل مكانة متميزة في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع الاستثمارات المتنوعة في الاقتصاد (عبد وآخرون، 2019)، كما أنها أدت إلى حدوث تطور في العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري كانتقال رؤوس الأموال وحركة السلع والخدمات وانتقال الأيدي العاملة في الهجرة الدولية الأمر الذي جعلها تأخذ مفهوماً واسعاً، وتأخذ حيزاً في العلاقات بين الدول، كما أنها تسمح للدول التي تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها بالاستهلاك الذي يفوق الانتاج من مواردها الخاصة فضلاً عن أن التجارة الخارجية تسمح بتوسيع وتنويع الأسواق لتصريف تلك المنتجات (Verter, 2015: 6)، وتعرف بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويزداد هذا الاعتماد مع تزايد عولمة الاقتصاد والأسواق ويتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة أشكال هي تبادل الخدمات وتبادل السلع المادية وتبادل المعاملات المالية (السريتي، 2016: 5)، أما أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية فتقوم التجارة الخارجية على أساس الفوارق المختلفة في الامكانيات والموارد الطبيعية وكذلك الظروف الجغرافية المختلفة للدول، وللتجارة الخارجية مساهمة في اقتصادات دول العالم المختلفة، فقد ازداد حجم التجارة الخارجية خلال الأربعة عقود الأخيرة بشكل ملفت ولم تكن هذه الزيادة مطلقة في الحجم والقيمة فقط بل من خلالها ازدادت أيضاً أهمية التجارة فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي وكذلك المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي تخص مستوى الاداء الاقتصادي (موسي، 2020: 155)، وهي ضمن جانبين أساسيين هما: الندرة النسبية والتخصص الدولي إذ لا توجد دولة تمتلك كل الموارد اللازمة لإنتاج معظم السلع والخدمات لتسد حاجاتها المحلية وحتى لو توافرت هذه الموارد فإن التخصص يزيد من رفاهية الافراد ويؤدي الى قيام التجارة الخارجية والتبادل الدولي. (ابراهيم، 2017: 25)، كما أصبحت مقياساً من المقاييس الأساسية التي تعكس التطور، إذ توصف الدولة التي تزيد صادراتها على استيراداتها بأن لديها فائض في ميزانها التجاري والعكس صحيح أي إذا زادت استيراداتها على صادراتها يكون لديها عجز في الموازين التجارية، مما يعني زيادة الصادرات تدل على نمو الدولة وتقدمها وازدهارها، وكلما اعتمدت الدولة على الاستيرادات عُد ذلك مؤشراً لضعف اقتصادها وزيادة الاقتراض وتفاقم المشاكل المالية مما يؤدي إلى التدهور الاقتصادي والاجتماعي فيها (الزيون، 2015: 10).

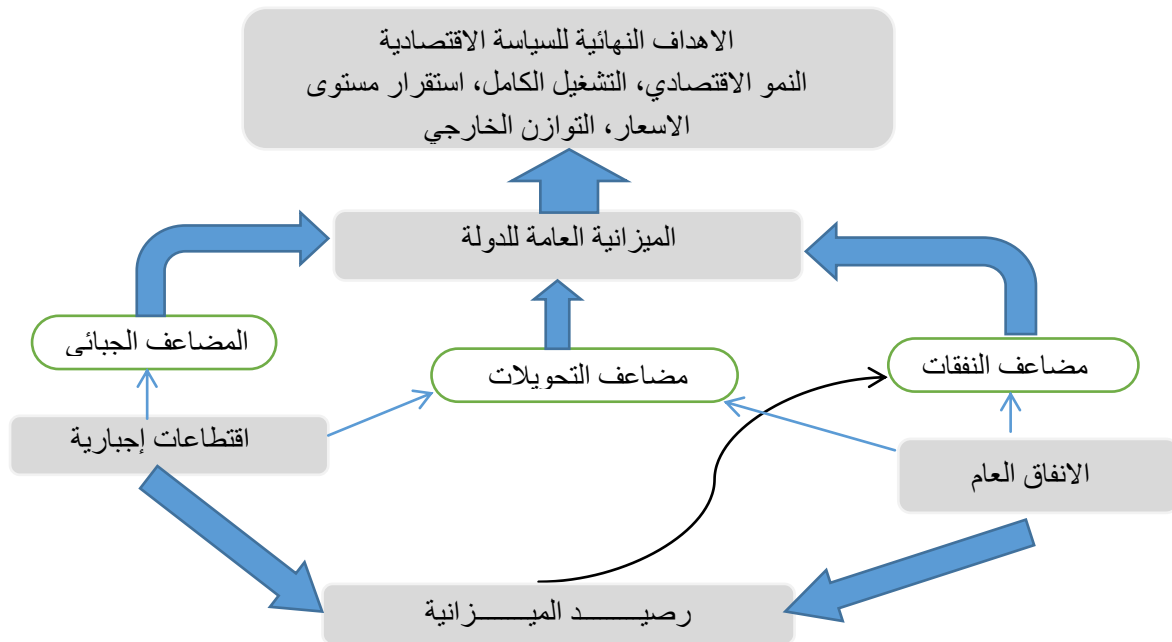
2. **ماهية المتغيرات الاقتصادية الكلية:** لقد ظهرت على الصعيد الدولي متغيرات عدة وفي مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والبيئية مما جعلها ذات تأثير على موازين القوى السياسية والاقتصادية، وانعكس ذلك التأثير على الاوضاع الداخلية والخارجية ولا سيما التأثير في التجارة الخارجية لدول العالم المختلفة، وسيتم تناول المفاهيم والجوانب الفكرية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي يمكن ان يكون لها تأثير في قطاع التجارة الخارجية، والتي يمكن عرضها كالآتي:

أ. سعر الصرف: يعد من العناصر المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ويعد جزءاً مهماً من عمل الوحدات الاقتصادية، وأن هذه الأهمية الاستراتيجية له تتحدد من خلال التطور المستمر في

العلاقات الدولية المالية والتجارية وما يتبعها من تعاملات في ظل العولمة، وإن هذه التعاملات بين دول العالم المختلفة تحتاج إلى أداة لتسويتها لأن تعامل الدول مع بعضها ينتج عنه التزامات وحقوق لا بد من تسويتها، وبسبب تباين وسائل الدفع المالية من دولة إلى أخرى يتطلب تحديد سعر الصرف، ويمكن لأسعار الصرف أن تخرج عن مستوى توازنها لسببين هما: - الأول: نتيجة التدخل الحكومي الهادف مباشرة إلى تغيير سعر الصرف الحقيقي وفي هذا الصدد تمتلك الحكومات أو البنوك المركزية عددًا من أدوات السياسة التي يمكن أن تؤثر في القيمة الحقيقية لسعر الصرف، بما في ذلك إدخال ضوابط على رأس المال أو التدخل المستهدف في أسواق الصرف الأجنبي، والثاني: يمكن أن تكون الاختلالات هي الأثر الجانبي لسياسات الاقتصاد الكلي التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحلية أو نتيجة الاختلالات في الهيكل المالي الدولي أو هيكلية الاقتصاد المحلي (Auboin, 2011: 13).

ب. الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات الاقتصادية ويعد الهدف المنشود لأية سياسة اقتصادية لتأثيره المباشر في القطاعات الاقتصادية، فهو يبين في أي اتجاه يسير الاقتصاد ويعبر عن مدى تحسن رفاهية الأفراد، ويكون الناتج المحلي الإجمالي في صدارة اهتمام الاقتصاديين لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية لمصلحة الدولة، ويعرف بأنه القيمة الاجمالية لكل ما ينتجه الأفراد والشركات في الدولة سواء أكانوا أفراداً أم شركات يملكها الأجانب شرط أن يكون موقعها داخل حدود الدولة لسنة واحدة (اسعد، وآخرون، 2020: 61)، ويعرف بأنه القيم النقدية الاجمالية لكافة السلع والخدمات التي تم انتاجها بشكل نهائي داخل اقتصاد الدولة باستخدام عوامل الانتاج المختلفة لسنة واحدة (تايه، 2020: 326).

ج. الانفاق العام: يعد أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة وتقوم السلطة المالية بتنفيذه لتحقيق اهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية في مدة زمنية معينة (العركوب، 2010، بدون)، ويعرف بأنه: مبلغ مالي ينفق من قبل الحكومة خلال مدة زمنية يهدف الى تحقيق الازدهار والانتعاش الاقتصادي من خلال تقديم خدمة عامة، ويمكن أن تعرف النفقات العامة بأنها الانفاق الذي تنفقه الحكومة وله فئتان أولهما: ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات والاخرى ما تدفعه من مدفوعات تحويلية وبعد الصنف الثاني من اجمالي الانفاق في الاقتصاد (Patreck, 2010: 154)، كما عرف بأنه ما تقوم به السلطات العامة من توفير السلع ودفع قيمتها من خلال فرض الضرائب والايادات الاخرى لإشباع حاجات عامة (William, 2012: 35)، أما عن أهمية النفقات العامة فمن المعلوم أن سياسات الانفاق العام ترتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية فهي تعد إحدى الأدوات التي تحرك الاستثمار، ولها آثار يمكن أن تحدثها على الأهداف التي رسمتها السلطة في الدولة والتي غايتها تحقيق أكبر قدر من رفاهية الافراد وهذه الأهداف الناتجة عن سياسة الانفاق العام يمكن أن يوضحها المخطط رقم (1) الآتي:



المخطط (1): موقع الانفاق العام في سياسة تحقيق الاهداف الاقتصادية

المصدر: بن عزة، محمد، 2019، أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي مقارنة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 11، العدد 24.

من خلال المخطط رقم (1) يتضح موقع سياسة الانفاق العام داخل منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فمن خلال الدراسة التي أجراها الاقتصادي كالدور والتي جمعت أهداف الانفاق في رسم السياسة الاقتصادية والتي سميت بالمربع السحري الذي يضم النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، الاستقرار في مستوى الاسعار، التوازن الخارجي، والتي تسعى جميعها إلى تحقيق مستوى نمو اقتصادي مقبول، باعتبار هذه السياسة جزءاً مهماً من ميزانية الدولة إلى جانبها الإيرادات العامة دون اغفال دور مضاعف الانفاق العام (Nehme, 2014: 200).

د. الاستثمار الاجنبي المباشر: إن الاستثمار يمثل توظيف أموال متاحة في أصول مختلفة يحصل من خلالها على عوائد مالية في المستقبل، وهذه العوائد عبارة عن تعويض يحصل عليه صاحب الأموال (المستثمر) طيلة المدة التي تخلق بها عن تلك الأموال مع الأخذ بنظر الاعتبار تحقيق العوائد التي تغطي قيمة التعويضات المطلوبة فضلاً عن حجم المخاطر الناتجة عن عدم التأكد من الحصول على تلك العوائد في المستقبل وتتجاوز معدل التضخم (ال شبيب، 2012: 20)، هناك العديد من المفاهيم التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعرفه بأنه توظيف غير وطني لموجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، أما صندوق النقد الدولي فيعرفه على أنه مجموعة عمليات متنوعة موجهة للتأثير في السوق وإدارة المؤسسة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم (العطين، 2018: 286)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار عرفته بأنه استثمارات طويلة الأمد لا يكون لمالكها مشاركة فعلية سواء في الإدارة أو اتخاذ القرار وانما عن طريق مشاركة دائمية لرأس المال في المشاريع الاستثمارية (الجبوري، 2019: 294).

3. العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الكلية: هناك تحولات اقتصادية تستوجب على الدول التكيف مع الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي خاصة التي تعتنى بتنظيم الانتاج وكفاءته ونوعيته واستخدامه للتقدم التقني مما يعزز قدرتها على المنافسة الخارجية في السوق العالمية، ويمكن عرض العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية وكالاتي:

أ. العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية: إن التجارة الخارجية تمثل عامل تمكين قوياً للتنمية الاقتصادية فكل الأبحاث المتخصصة تؤيد ذلك بأدلة على أن زيادة المشاركة في التجارة يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وهو بحد ذاته شرط ضروري لتحقيق نتائج إنمائية أوسع من خلال ربط الأسواق العالمية بالمنتجين والمستهلكين في الدول النامية، وتوفر التجارة قناة اساسية لتدفق التمويل والتكنولوجيا والخدمات اللازمة لزيادة تحسين القدرة الإنتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات وهذه شروط مطلوبة كونها تحقق التحول الهيكلي للاقتصاد (UNCTAD, 2014)، إن تحقيق التقدم الاقتصادي في أي دولة لا يقتصر على رفع مستوى المعيشة سواء للفرد أو المجتمع فقط وإنما يعمل على زيادة اعتماد الدول على بعضها البعض وتوثيق التعاون المشترك من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية الدولية، ولهذا تعد التجارة الخارجية من أهم المؤشرات في عملية التنمية الاقتصادية، فمن خلال العجز في الميزان التجاري الذي تزيد فيه امكانية الدولة بالمطالبة للحصول على سلع في مجال الاستثمار إذ تساعد الاستيرادات على توفير سلع وخدمات وخبرة يستطيع من خلالها استغلال موارده الطبيعية ودعم توازن الميزان التجاري، أما الفائض في الميزان التجاري فهو وسيلة قوية تدفع الدولة لتحقيق نمو سريع من خلال المشاركة الفعالة للصادرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (عبدالحمد، 2008: 148).

ب. العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية: إن الدول التي تتمتع بهيكل انتاجي وتجاري متنوع تعد أكثر قدرة على الاستجابة للتقلبات في سعر الصرف والعكس صحيح في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج احادي وحجم تجارة منخفض، إن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل من اسعار الاستيرادات اكثر ارتفاعا في الداخل أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيبقى دون تغيير وهذا يقلص حجم الاستيرادات بالتأكد وسوف تنخفض الكمية المطلوبة من العملة الاجنبية، أما السلع الاستهلاكية ويؤثر انخفاض العملة فيها على كمية الاستيرادات ويزيد حجمها من هذه السلع فتتخفض قيمة العملة المحلية ينخفض حجم الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم انخفاض الاستهلاك وهذا يقود إلى اتجاه الاستيرادات من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما ما يخص السلع الرأسمالية والموارد الأولية المستوردة فيمكن أن تشكل نصيباً وافراً من مكونات الناتج المحلي الاجمالي وأن تأثير التخفيض على استيرادها يعتمد على قدرة الدول النامية في احلال الموارد الأولية المستوردة وقدرة هذه الدول على تغيير التقنيات المستخدمة في الإنتاج بالشكل الذي يمكنها من استغلال مواردها المحلية وهو ليس بالأمر السهل كونه يحتاج إلى مدة من الزمن (العزاوي، 2018: 43).

ج. العلاقة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية: يمكن أن تأخذ العلاقة بين التجارة الخارجية والانفاق العام اتجاهين إما أن تؤثر النفقات العامة سلباً أو ايجاباً فالتأثير السلبي يكون عندما تكون النفقات تهدر بشكل غير مخطط وبعيدا عن خدمة التنمية الاقتصادية وخاصة النفقات الاستهلاكية والتشغيلية التي تزيد من الطلب الاستهلاكي، وهذا يؤدي إلى حدوث خلل في الميزان التجاري لصالح الاستيرادات مسببا العجز فيه، أما الجانب الثاني فيمكن أن يكون الانفاق العام والتجارة

الخارجية بينهما علاقة ايجابية إذ أن تأثير الانفاق على مشاريع البنى التحتية التي هي ركيزة اساسية للتجارة الخارجية وتؤثر ايجابيا عليها، ويتعين على الحكومات الإنفاق العام لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتدخل في الحياة الاقتصادية، وبالرغم من أن هذه النفقات تسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى عجز التجارة الخارجية اذا ما انفتحت بالاتجاه الخطأ، ويعد عجز التجارة الخارجية مشكلة للدول النامية لأنه يسبب رفع أسعار الفائدة لجلب المدخرات الأجنبية إلى الدولة لتمويل العجز، ونتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ستخفض الاستثمارات إلى جانب ذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤثر سلباً على المكونات الأخرى للطلب الكلي ويعطل تخصيص الموارد، لذلك لا بد على الدولة أن تتجه لا نتاج السلع تفضل المنتجات المحلية (Mustafa and others, 2019).

د. العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية: إن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية وآلية التأثير بينهما تولدها الشركات متعددة الجنسية والتي كانت موجودة منذ القرن السابع عشر على شكل شركات تجارية مثل شركة الهند الشرقية والتي تمتلكها هولندا وشركة افريقيا الغربية والتي تمتلكها بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهناك من يرجح وجودها منذ القرن التاسع قبل الميلاد مثل نشاط الفينيقيين في البحر المتوسط، وبالرغم من هذا البعد التاريخي إلا أن تطورها وزيادة نشاطها كان بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، تناولت العديد من البحوث والادبيات الاقتصادية طبيعة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية وركزت على الاستثمار الاجنبي كبديل للتجارة أو مكمل لها، وبالرغم من التأييد للاقتصاديين بوجود التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية الا انه لا يخلو من وجود جدل حول هذا التأثير إذ اشار الاقتصادي موندل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يخفض من الصادرات لأنه ينقل رأس المال من دولة إلى أخرى بفرق هائل في مؤشرات الموهبة وأسعار عناصر الانتاج، كما اشار كوجيما بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الذي يتمتع في المقام الأول بهيكل سوق احتكار القلة وهو مناهض للتجارة وذو تأثير سلبي على المدى الطويل للدول الأصلية والمضيفة وهناك العديد من الادبيات والأفكار التي تؤيد وجود العلاقة الايجابية بينهما (Samanth, 2018: 88).

المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لأثر المتغيرات الكلية في التجارة الخارجية

1. **توصيف النموذج القياسي المقترح:** يمكن توصيف المؤشرات المستخدمة في القياس الاقتصادي للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها في التجارة الخارجية وتأخذ الصيغة القياسية الآتية:

أ. المتغير التابع (Y): التجارة الخارجية.

ب. المتغيرات المستقلة (X): وتمثل مؤشرات الاقتصاد الكلي كالآتي:

❖ الناتج المحلي الاجمالي (X1).

❖ سعر الصرف (X2).

❖ الانفاق العام (X3).

❖ الاستثمار الاجنبي المباشر (X4).

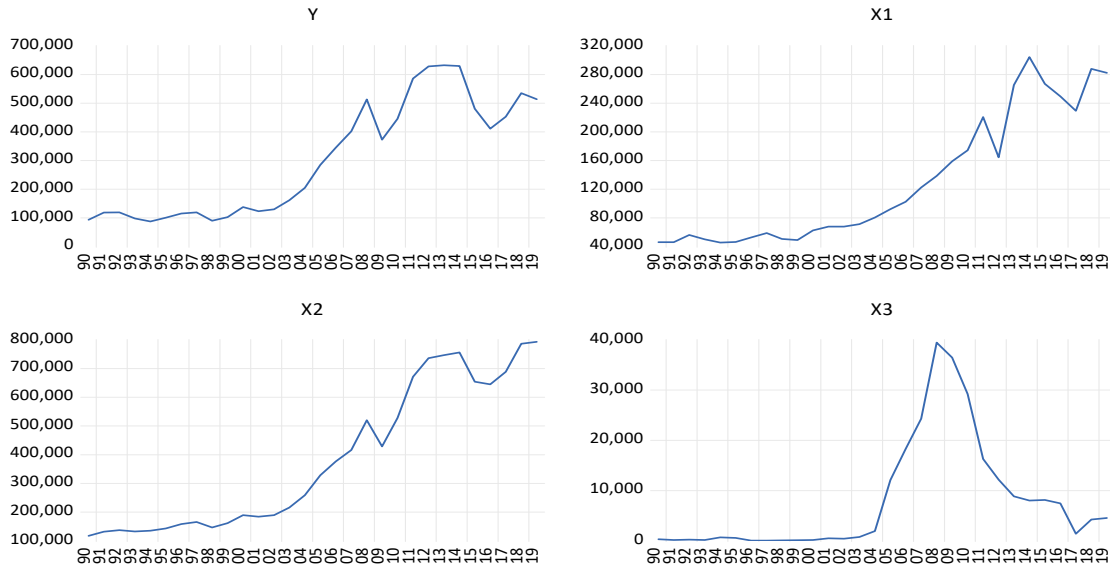
2. **الصيغة القياسية للنموذج المستخدم في البحث:** تم بناء النموذج القياسي والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\log Y_1 = \beta_1 X_1 \log + \beta_2 \log X_2 + \beta_3 \log X_3 + \beta_4 \log X_4 + \varepsilon_{it} \dots\dots(1)$$

وتم استخدام النموذج اللوغارتمي وذلك لاختلاف طرق قياس المتغيرات ومن أجل توحيدها وتقليل أثر الاختلافات، واعتمد البحث في التحليل القياسي على البيانات المثبتة في الملحقين (1) و(2).

3. تحليل نتائج الدراسة القياسية في المملكة العربية السعودية:

أ. رسم السلسلة الزمنية: من خلال الاشكال البيانية أدناه يلاحظ أن متغير التجارة الخارجية والذي يعبر عنه الرمز (Y) غير مستقر خلال فترة الدراسة إذ يبدأ منخفضاً في بداية المدة ويبدأ بالارتفاع تدريجياً حتى نهاية مدة الدراسة، ويلاحظ أن ارتفاع منحنى التجارة الخارجية بدأ بشكل واضح بعد العام 2000 نتيجة السياسات الاقتصادية التي تبعتها المملكة العربية السعودية التي نتج عنها زيادة في إجمالي التجارة الخارجية وزيادة انتاج النفط مع تحسن أسعاره على مستوى العالم، مع وجود تغيرات واضحة في أعوام معينة والسبب هو تأثير التجارة الخارجية بعوامل عدة أدت إلى تحريك المنحنى نحو الانخفاض والارتفاع بسبب تغير حجم الصادرات والاستيرادات، وكذلك المتغيرات المستقلة في النموذج والمتمثلة بالرموز (X1, X2, X3) والتي شهدت هي الأخرى مراحل غير مستقرة خلال مدة الدراسة ينظر الشكل رقم (1).



الشكل (1): الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة في السعودية للمدة (1990-2019)

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

ب. اختبار جذر الوحدة: للتأكد من أن السلسلة الزمنية تخلو من جذر الوحدة وبيان مدى استقرارها في بيانات المملكة العربية السعودية استخدم البحث اختبار فيليبس بيرون (PP) وكانت نتائج البحث كما يأتي: إذ نلاحظ أن نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغير التابع (Y) والخاص بالتجارة الخارجية والمتغيرات المستقلة الناتج المحلي والانفاق العام والاستثمار الاجنبي (X1, X2, X3) عدم استقراريتها في المستوى , وإنما مستقرة عند الفرق الأول بوجود الثابت (With Constant)، أو الثابت والاتجاه العام (With Constant & Trend) على حد سواء واستناداً إلى قيم (prob) والتي كانت اقل من (5%) والتي بينت سكون متغيرات الدراسة في السعودية وكما في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة -فليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في السعودية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
Null Hypothesis is: the variable has a unit root At Level					
		Y	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	-0.8395	0.1922	0.1856	-1.6285
	Prob.	0.7925	0.9673	0.9668	0.4557
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8552	-2.3695	-2.0591	-1.5298
	Prob.	0.6514	0.3865	0.5459	0.7954
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5225	2.0118	2.0012	-1.2630
	Prob.	0.8227	0.9873	0.9870	0.1853
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-4.4288	-7.0478	-4.4947	-3.0820
	Prob.	0.0016	0.0000	0.0014	0.0396
		***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3322	-11.5542	-4.5176	-3.0761
	Prob.	0.0098	0.0000	0.0064	0.1311
		***	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3937	-6.1469	-3.9442	-3.1383
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0003	0.0029
		***	***	***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12) وبالاتناد على نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المملكة العربية السعودية يمكننا تطبيق نموذج (ARDL) على البيانات.

ج. نتائج تطبيق نموذج ARDL في السعودية (Y): بعد أن تم اختبار سكون السلسلة الزمنية والخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الاجنبي المباشر) كمتغيرات مستقلة في المملكة العربية السعودية (والتجارة الخارجية) كمتغير تابع، اتضح أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول وعلى هذا الأساس يمكننا تطبيق نموذج ARDL والجدول (2) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (2): نتائج تطبيق نموذج ARDL في السعودية

Dependent Variable: LOG (Y)				
Method: ARDL				
Dynamic regress ors (2lags, automatic): LOG(X1) LOG(X2) LOG(X3)				
Selected Model: ARDL (2, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.*
LOG(Y(-1))	0.726389	0.092258	7.873411	0.000
LOG(Y(-2))	-0.103465	0.058508	-1.768382	0.0931
LOG(X1)	0.066929	0.078240	0.855439	0.4030
LOG(X1(-1))	-0.192664	0.073919	-2.606414	0.0173
LOG(X2)	1.402849	0.097155	14.43929	0.0000
LOG(X2(-1))	-0.940073	0.164733	-5.706663	0.0000
LOG(X3)	-0.003946	0.011188	-0.352699	0.7282
LOG(X3(-1))	0.022013	0.012345	1.783189	0.0905
C	0.086669	0.315053	0.275093	0.7862
R-squared	0.957814	Mean dependent var		12.42371
Adjusted R-squared	0.946894	S.D. dependent var		0.734773
S.E. of regression	0.040950	Akaike info criterion		-3.297851
Sum squared resid	0.031861	Schwarz criterion		-2.869642
Log likelihood	55.16991	Hannan- Quinn criter.		-3.166943
F-statistic	1084.244	Durbin-Wast on stat		2.339088
Prob(F-statistic)	0.000000			
Note:p- values and any tests do not account for model selection.*				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

من خلال الجدول (2) يتضح أن نموذج ARDL الذي يحدد درجات الإبطاء الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج، أما نتائج الاختبار الخاصة بالقوة التفسيرية للنموذج والتي يعبر عنها معامل التحديد R^2 فقد بينت أن المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام، الاستثمار الأجنبي المباشر) قد فسرت (95%) من التغير الذي حصل في المتغير التابع (التجارة الخارجية) وأن هناك (5%) تعود إلى عوامل خارج النموذج يمكنها أن تؤثر في المتغير التابع، أما اختبار (F) والذي يعنى بالمعنوية الكلية للنموذج فمن الناحية الإحصائية قد بلغت نسبة احتماليتها (prob=0.000) وهذا يوضح جودة النموذج عند مستوى معنوية (5%).

د. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك للمتغير (Y): من أجل اختبار مدى وجود للعلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام،

الاستثمار الاجنبي المباشر) كمتغيرات مستقلة والتجارة الخارجية كمتغير تابع في السعودية لابد من القيام باختبار (Bound Test) اختبار الحدود وكما موضح في الجدول (3) الآتي:
الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y في السعودية

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	sign if.	I(0)	I(1)
As ym ptotic: n = 1000				
F-statistic	5.046691	10%	2.72	3.77
K	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك التي بينها الجدول (3) أعلاه إذ بلغت قيمة احصائية (F) المحسوبة (5.046) وهي أكبر من القيم الجدولية الصغرى والعظمى البالغة (3.23) و(4.35) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة قيد البحث ه. نتائج العلاقة القصيرة وطويلة الأجل في المملكة العربية السعودية: من خلال هذا الاختبار تقدر معلمات الأجل الطويل والقصير للكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وتحديد نوع العلاقة.

العلاقة القصيرة الاجل: استخدم اختبار معامل تصحيح الخطأ UECM الذي يتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن ويقاس سرعة العودة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الداخلة في النموذج ومن خلال النتائج في الجدول يتضح الآتي:

1. بينت النتائج أن الإشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).
2. العلاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية (الإشارة موجبة) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (1%) فان ذلك يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.402%).

3. الإشارة سالبة أي العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).
4. من النتائج التي أظهرها الاختبار أن قيمة معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (-0.377) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وباحتمال (prob=0.001) وبهذه النتيجة يتحقق الشرط الضروري والكافي لوجود علاقة قصيرة الأجل وفي اتجاه إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وإن أية صدمة أو تغير في المتغير المستقل والذي يحدث عنه اختلال في التوازن قصير الأجل في العام السابق-t) يتم تصحيحه خلال (38%) من العام الحالي (t-1).
- العلاقة طويلة الأجل:** يكشف هذا الاختبار أيضا نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ودرجة التأثير بينهما ومن خلال الجدول يتضح الآتي:
1. بينت النتائج أن الإشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).
2. الإشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.22%).
3. الإشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (0.047%)، وكما في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4): نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في السعودية

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: DLOG(Y)				
Selected Model: ARL(2, 1, 1,1)				
Included observations:28				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.086669	0.315053	0.275093	0.7862
LOG(Y(-1))*	-0.377076	0.102005	-3.696658	0.0015
LOG(X1(-1))	-0.125735	0.100516	-1.250898	0.2262
LOG(X2(-1))	0.462776	0.127296	3.635433	0.0018
LOG(X3(-1))	0.018066	0.011640	1.552161	0.1371
DLOG(Y(-1))	0.103465	0.058508	1.768382	0.0931
DLOG(X1)	0.066929	0.078240	0.855439	0.4030
DLOG(X2)	1.402849	0.097155	14.43929	0.0000
DLOG(X3)	-0.003946	0.011188	-0.352699	0.7282
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG (X1)	-0.333448	0.296183	-1.125816	0.2743
LOG (X2)	1.227275	0.323182	3.797476	0.0012
LOG (X3)	0.047912	0.022848	2.097026	0.0496
EC = LOG(Y) - (-0.3334*LOG(X1) + 1.2273*LOG(X2) + 0.0479*LOG(X3)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).
 و. الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y) في السعودية: للتأكد من دقة وصحة النتائج التي حصلنا عليها من الاختبارات السابقة سنقوم ببعض الاختبارات التشخيصية من أجل اثبات النتائج.
 1. مشكلة الارتباط الذاتي: أن النماذج المقدرية يتم اختبارها للتأكد من أنها خالية من مشكلة الارتباط الذاتي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي بين قيم النموذج ويستخدم اختبار (LM Test).
 2. مشكلة عدم تجانس التباين: تختبر النماذج المقدرية باختبار ARCH للتأكد من خلوها من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما في الجدول (5) الآتي:

الجدول (5): نتائج الاختبارات التشخيصية في السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.000860	Prob. F (2,17)	0.3882
Obs * R-squared	2.949637	Prob. Chi-Square (2)	0.2288
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.273097	Prob. F (1,25)5	0.6059
Obs * R-squared	0.291758	Prob. Chi-Square (1)	0.5891

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews-12).
 من خلال بيانات اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) في الجدول (5) نلاحظ بأن قيمة (F-statistic) بمستوى احتمالية بلغ (Prob=0,388) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يعني أننا نقبل فرضية العدم التي تدل على عدم وجود المشكلة ونرفض الفرضية البديلة التي تعبر عن وجود المشكلة أي بمعنى أنه لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي في النموذج بين المتبقيات العشوائية، وان هذا الاختبار يعزز من صحة النتائج لنموذج ARDL، أما نتائج اختبار (ARCH) في الجدول (5) والخاصة بتحديد مشكلة عدم التجانس وضحت لنا أن قيمة (F-statistic) بمستوى احتمالية بلغت (Prob=0,605) وقيمتها أكبر من 5% مما يعني لا وجود لمشكلة اختلاف التباين وذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية، وهذا الاختبار يزيد من دقة النتائج لنموذج ARDL.

الاستنتاجات والمقترحات:**أولاً. الاستنتاجات:**

العلاقة طويلة الأجل: يكشف هذا الاختبار أيضاً نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ودرجة التأثير بينهما ومن خلال الجدول يتضح الآتي:

1. الإشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.22%).

2. بينت النتائج أن الإشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

3. الإشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، وأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (0.047%).

العلاقة القصيرة الأجل: استخدم اختبار معامل تصحيح الخطأ UECM الذي يتنبأ بعودة النموذج إلى حالة التوازن ويقاس سرعة العودة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الداخلة في النموذج ومن خلال النتائج في الجدول يتضح الآتي:

1. العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية (الإشارة موجبة) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التجارة الخارجية بنسبة (1.402%).

2. بينت النتائج أن الإشارة موجبة بين الانفاق العام والتجارة الخارجية، ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية (5%).

3. الإشارة سالبة أي العلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

4. النتائج التي أظهرها الاختبار أن قيمة معامل تصحيح الخطأ غير المقيد ($UECM = -0.377$) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وباحتمال ($prob=0.001$) وبهذه النتيجة يتحقق الشرط الضروري والكافي لوجود علاقة قصيرة الأجل وفي اتجاه إلى علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن أي صدمة أو تغير في المتغير المستقل والذي يحدث عنه اختلال في التوازن قصير الأجل في العام السابق- (t) يتم تصحيحه خلال (38%) من العام الحالي (t-1).

ثانياً. المقترحات:

1. الاهتمام بالتجارة الخارجية وأدواتها التي تحتاجها التنمية وخاصة في الدول النفطية ومنا المملكة العربية السعودية وذلك من خلال الاستفادة من عوائد النفط في تكوين هيكل متين لصادراتها.

2. التركيز على زيادة الاهتمام بالدراسات التي تبنت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية من أجل معرفة تأثير تلك المتغيرات ومساهماتها الايجابية والسلبية على التجارة في المملكة.

3. تخفيض الاعتماد على الصادرات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي التجارة ومحاولة التنويع السلعي في تلك الدول للحفاظ على اقتصاد متوازن لا يتأثر بالصدمات العالمية والخروج من

حلقة الاقتصادات الريعية، فضلا عن الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة من الثروات الموجودة وادامتها ضمن اهداف التنمية المستدامة.

4. اجراء دراسات قياسية تهتم بالمتغيرات الاقتصادية الحديثة ذات العلاقة بالتجارة الخارجية ومنها المتغيرات البيئية والتكنولوجية والاتصالات والمعلومات وغيرها، وليس في السعودية فحسب بل في جميع البلدان التي تعتمد صادراتها بشكل كبير على النفط.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

1. ال شبيب، د. دريد كامل، 2012، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الاولى، جامعة الزيتونة، دار اليازوري للطباعة والنشر، الاردن.
2. ابراهيم، فاطمة ميرغني، 2017، محددات التجارة الخارجية في السودان للفترة، 1990-2015، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان.
3. أسعد، زيرفان عبدالمحسن، وآخرون، 2020، اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2004-2017 دراسة تطبيقية، ورقة بحثية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 39، العدد 128، جامعة الموصل.
4. بن عزة، محمد، 2019، أثر مكونات الانفاق العام على النمو الاقتصادي مقارنة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 11، العدد 24.
5. تايه، م.د عبد القادر، 2020، تحليل أثر المتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الانفاق العام في العراق للمدة 2003-2016، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 16، العدد 52.
6. الجبوري، سفيان صالح، 2019، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2015، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 27.
7. الزيون، عطاالله، 2015، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
8. السريتي، محمد احمد، 2016، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر.
9. عبد، ناظم عساف، آخرون، 2019، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع إيران في إطار الجاذبية للمدة 2001-2016، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، العدد 24.
10. عبد الحميد، عبدالمطلب، 2008، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر.
11. العركوب، هاشم محمد، 2010، الضرائب على الودائع الأجنبية: دراسة تحليلية لتجربة الاتحاد الاوربي وامكانية تطبيقها في بلدان عربية مختارة، بحث منشور، مركز الدراسات الاقليمية قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 22، جامعة الموصل.
12. العزاوي، علي فارس مانع، 2018، أثر تغير في اسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة 2005-2015 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

13. العطين، عمر فلاح، 2018، أثر الربيع العربي على الاستثمار الدولي والتجارة الدولية، بحث منشور، مجلة دراسات، المجلد 45، العدد 3، الجامعة الاردنية، الاردن.
14. موسي، الصديق يوسف محمد، 2020، دراسة تحليلية لسياسات النقد الاجنبي وأثرها في التجارة الخارجية-السودان للفترة 2005-2018، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة السودان، كلية الاقتصاد، المجلد 10، العدد 2.
15. البنك الدولي، 2021، <https://data.albankaldawli.org>.
ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Mustafa Gresker, Ibrahim Ozmen, Mehmet Mukok, 2019, The Relationship between Public Expenditure and Foreign Trade Deficit: The Case of Turkey Second International Conference on Advanced Research in Business, Management and Economics, Munich, Germany, September.
2. Verter, Nalianga, 2015, The Application of International Trade Theories to Agriculture. Page Header Logo Mediterranean Journal of Social Sciences.
3. Auboin, Marc, 2011, the Relationship between Exchange Rates and International Trade, review of economic literature, WTO Staff Working Paper, ERSD-2011-17, World Trade Organization, and Geneva.
4. Patrick J. Welch, 2010, Economics Theory practice, John Wiley son, Inc, USA.
5. William A. McEachern, 2012, Economics A contemporary Introduction, Southwestern, Cengage Learning, USA.
6. Nehme, Georges, 2014, Ensuring Effectiveness of Economic and Monetary Policies through Considering Economic Schools of Thought: Lebanon, 1990-2010, Open Journal of Social Sciences, Vol2.
7. Samantha, 2018, The Effect of Foreign Direct Investment on Trade Empirical Evidence from, Published research, International Journal of Economics and Business, Volume 5, Number1, Rafad Center for Studies.
8. UNCTAD, 2021, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva.
9. <https://colohouse.com/new-york-data-center>

الملحق (1): مؤشرات تطور التجارة الخارجية في السعودية للمدة (1990-2019) مليون دولار

المؤشرات الاعوام	صادرات السلع	صادرات الخدمات	اجمالي الصادرات	استيرادات السلع	استيرادات الخدمات	اجمالي الاستيرادات	اجمالي التجارة الخارجية
---------------------	-----------------	-------------------	--------------------	--------------------	----------------------	-----------------------	----------------------------

93897	46453	22384	24069	47444	3027	44417	1990
118532	67831	38752	29079	50701	2904	47797	1991
119679	65937	32239	33698	53742	3462	50280	1992
98304	52630	24432	28198	45674	3279	42395	1993
87662	41706	18368	23338	45956	3342	42614	1994
100864	47349	19258	28091	53515	3475	50040	1995
115505	52007	24263	27744	63498	2769	60729	1996
119644	54661	25929	28732	64983	4251	60732	1997
90416	46871	16858	30013	43545	4723	38822	1998
102975	46841	18830	28011	56134	5373	50761	1999
137828	55466	25228	30238	82362	4779	77583	2000
123576	50504	19281	31223	73072	5008	68064	2001
129903	52273	19980	32293	77630	5177	72453	2002
161519	62561	20857	41704	98958	5713	93245	2003
204921	73072	25696	47376	131849	5852	125997	2004
284700	92579	33120	59459	192121	11410	180711	2005
344888	119381	49581	69800	225507	14202	211305	2006
402207	152891	62677	90214	249316	15987	233329	2007
513200	190368	75234	115134	322832	9370	313462	2008
372606	170543	74991	95552	202063	9749	192314	2009
445467	183635	76772	106863	261832	10689	251143	2010
585791	209603	78017	131586	376188	11489	364699	2011
628451	229000	73407	155593	399451	11050	388401	2012
632295	244740	76585	168155	387555	11683	375872	2013
629328	274379	100545	173834	354949	12516	342433	2014
480736	262712	88036	174676	218024	14474	203550	2015
411269	210437	70267	140170	200832	17253	183579	2016
453061	213094	78575	134519	239967	18132	221835	2017
534932	220907	83842	137065	314025	19652	294373	2018
513921	228136	74973	153163	285785	24182	261603	2019
5%	5%	4%	6%	6%	7%	6%	معدل النمو المركب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية الموجودة على الموقع الاتي:

<https://www.wto.org/>

الملحق (2): اتجاهات تطور المتغيرات الكلية في السعودية للمدة (1990-2019) (مليون دولار)

المتغيرات الأعوام	الاتفاق العام	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار الاجنبي المباشر	سعر الصرف ريال/دولار امريكي
----------------------	------------------	---------------------------	------------------------------	--------------------------------

3.75	312	117630	46133	1990
3.75	165	132223	46133	1991
3.75	250	137087	56266	1992
3.75	180	132967	50133	1993
3.75	690	135174	45600	1994
3.75	578	143343	46400	1995
3.75	64	158662	52800	1996
3.75	57	165963	58933	1997
3.75	94	146775	50666	1998
3.75	123	161716	49066	1999
3.75	183	189514	62666	2000
3.75	504	184137	68000	2001
3.75	453	189605	68000	2002
3.75	778.5	215807	71466	2003
3.75	1942	258742	80533	2004
3.75	12097.4	328459	92266	2005
3.75	18293	376900	102666	2006
3.75	24319	415964	122400	2007
3.75	39456	519796	138666	2008
3.75	36458	429097	158933	2009
3.75	29233	528207	174400	2010
3.75	16308	671238	220533	2011
3.75	12182	735974	164533	2012
3.75	8865	746647	265333	2013
3.75	8012	756350	304266	2014
3.75	8141	654269	266933	2015
3.75	7453	644935	249600	2016
3.75	1419	688586	229333	2017
3.75	4247	786521	287733	2018
3.75	4562	792966	282400	2019

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المأخوذة من المصادر الاتية:

1. البنك الدولي، 2021، <https://data.albankaldawli.org>

2. UNCTAD, 2021, Statistics, Data Center, United Nations, New York, Geneva. <https://colohouse.com/new-york-data-center>